

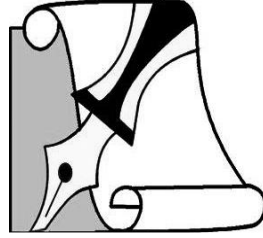


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

شكّلت زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الإحتفالية لمناسبة مئوية لبنان الكبير، الحدث الأبرز في النصف الأول من شهر أيلول، خاصة وأنها مهّدت لتسوية حكومية جاءت بالسفير مصطفى أديب رئيساً لها،

وأشارت الى طبيعة دور متعاضم لباريس في لبنان وفي الشرق الأوسط . وتوجّج ماكرون زيارته بالكشف عن العناصر الرئيسية التي تتحرك فرنسا على أساسها وترسم خطوطها، بما يشبه العقد السياسي لثلاثة أشهر، يعود ماكرون في نهايتها إلى بيروت في كانون الأول المقبل، لوضع المرحلة الثانية من العقد السياسي وبرمجة المساعدات الدولية.

كما أعلن عن موعد لم يفصح عنه لبدء الحوار السياسي حول الملفات الخلافية، ومنها قانون الإنتخابات النيابية والإستراتيجية الدفاعية ودور حزب الله وسلاحه ضمنها؛ لكنها كلها مواعيد مؤجلة غير عاجلة. وقد رفض ماكرون دعوات عزل حزب الله، باعتبار أنها ستنتهي بتعزيز قوته ولا تحقق تقدماً للذين يرغبون بهذا التقدم، سواء فيما خصّ الإنتخابات أو أي خيارات بديلة. كما رفض الإزدواجية في المواقف التي تدعو للإنتخابات المبكرة وترفض الإقرار بأن المجلس النيابي يعبر عن نتائج انتخابات ديمقراطية، بداعي أنها تمّت في ظل وجود السلاح. وقد أراد ماكرون القول إنه يبحث عن كيفية لكسر الحلقة المفقودة، ملمحاً إلى أن فرنسا لا تريد أن ترى اللبنانيين يلجؤون إلى فرنسا بقدر ما تريد رؤيتهم ينجحون في البقاء والتقدم في لبنان؛ وخارطة الطريق التي دافع عنها ماكرون تقوم على عزل قضايا الخلاف والتركيز على القضايا الإصلاحية وإعادة الإعمار وتشغيل عجلة الإقتصاد وإصلاح النظامين المصرفي والقضائي.

وكان لافتاً أن ماكرون أشار إلى أنه يأخذ على عاتقه مسؤولية ضمان الدعم العربي والغربي، كاشفاً عن تنسيق مع واشنطن والرياض وطهران، على قاعدة إشراك حزب الله في العملية الإصلاحية وعزل قضايا الخلاف. وكان لافتاً أيضاً تحذيره أنه إذا لم ينفذ المسؤولون اللبنانيون التزاماتهم فسيصارع اللبنانيين والمجتمع الدولي بذلك كحكم، وعندها ستسقط خطة الدعم.

وقد خيّب الضيف الفرنسي أمل متربصين بالمقاومة، مع اعتباره أن العقوبات ليست سياسة فرنسية، إلا إذا أظهرت التحقيقات تورطاً للبعض في جرائم مالية أو إرهابية. لكنه أعرب عن

تفاؤله بنجاح الخطة الفرنسية التي حازت وفق قوله على دعم خارجي واضح، وعلى التزام جميع الأطراف اللبنانية، وخصوصاً حزب الله، الذي أكد أنه جزء من الشعب اللبناني، بدعمها، منوهاً بتفاهمه مع رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري، وثقته بمؤهلات الرئيس المكلف أديب، موقراً للأخير دعماً كبيراً عليه استثماره.

على أن خارطة الطريق التي رسمها ماكرون تتضمن تشكيل حكومة بدعم ورضا الأطراف النيابية خلال خمسة عشر يوماً، وإنهاء استحقاقات البيان الوزاري ونيل الثقة ووضع البرامج الإصلاحية في ستة أسابيع. وخلال هذه الفترة سيقوم المجتمع الدولي بالتجاوب مع دعوة فرنسية ثانية لمؤتمر لمساعدة لبنان وإقرار الأموال اللازمة لإعادة الإعمار، وتكون عمليات التحقيق المالي في وضع مصرف لبنان والنظام المصرفي كما المفاوضات مع صندوق النقد الدولي تتقدم، لتتم زيارة ماكرون الثانية مطلع كانون الأول لإطلاق المرحلة الثانية التي ترتبط بخطط التمويل المقررة في مؤتمر سيدر خلال ثلاثة شهور ثانية، وتقييم ما تم إنجازه، سواء في الإصلاحات أو في إعادة الإعمار.

وكان من أهم ما جاء في موقفه أنه ربط بوضوح مناقشة القضايا الخلافية، ومنها قانون الانتخابات، والإستراتيجية الدفاعية وسلاح المقاومة، بتوقيت مناسب لجهة النجاح بإنجاز المهام الملحة للإنقاذ من جهة، وخلق مناخات من التوافق والثقة من جهة أخرى. وقد سجّل البعض ملاحظات في الشكل، وإن لم تكن صارخة كالزيارة الأولى في آب الماضي. فقد تصرف الرئيس الفرنسي كمنسوب على لبنان، وتحدث كمن يعطي الإنذار الأخير، ولسان حاله يقول إنه إذا وفيتم بالتزاماتكم نفي بالتزاماتنا، وإلا فلن نقدّم شيكاً على بياض ولن نستطيع دعم لبنان.

ومن الواضح أن فرنسا ترفض انهيار لبنان، وهو آخر مواقعها الفرنكوفونية في المنطقة، وتريد أن تتواصل مع جميع الأطراف فيه، في مبادرة مدعومة أوروبياً، في ظل ما تواجهه فرنسا مع تركيا في شرقي المتوسط؛ إضافة إلى ما تحمله مبادرة ماكرون من مكاسب للجانب الفرنسي في مشاريع الكهرباء والمرافق والاتصالات والقطاع المصرفي؛ فضلاً عن مكاسب سياسية عديدة، منها أن تكون باريس المفاوض الأول بين الغرب وحزب الله مثلاً.

وكان لافتاً أن السفارة الفرنسية ورّعت مسوّدّة للبيان الوزاري للحكومة المقبلة، تحت عنوان مشروع برنامج للحكومة الجديدة. ورغم توزيع هذه الورقة، يشير الفرنسيون إلى أنها أفكار مستقاة من اللقاءات مع المسؤولين اللبنانيين. وهذه الورقة تدخل في التفاصيل الدقيقة، مثل المطالبة بإسقاط اقتراح إنشاء معمل لإنتاج الكهرباء في سلعتا، وهو المطلب الذي لطالما تمسك به النائب جبران باسيل ضمن خطته لإصلاح قطاع الكهرباء. وتتضمن جدولاً زمنياً لتنفيذ العدد الأكبر من الاقتراحات الواردة فيها. كذلك أوردت اقتراح إجراء انتخابات نيابية مبكرة؛ إلا أن هذا الاقتراح سقط بعد اجتماع قصر الصنوبر، لغياب الإجماع عليه.

لكن، برغم كل هذا الاندفاع الفرنسي، لا يبدو أن الأمور مماثلة على صعيد الطبقة السياسية التي تؤلف الحكومة.

والواقع أن ثمة مكابشة بين الزخم الفرنسي المحدد بأسبوعين لاستيلاء الحكومة، وبين اللعبة الداخلية وقدرتها على التعطيل أو فرض قواعد العمل الخاصة بها. أي بين فرنسا الراغبة في إدخال متحول في عملية تشكيل الحكومات، والطبقة السياسية في الداخل التي سلّم بعضها على مضض بالقواعد الفرنسية. وثمة من يحذر من بدء نزيف الصدقية الفرنسية على وقع تحاوص الداخل.

وكان لافتاً للنظر أنه بفارق ساعات قليلة بعد جولة ماكرون، جاءت زيارة مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى، ديفيد شينكر، والتي تبعنها عقوبات وزارة الخزانة الأميركية التي لم تفاجئ المراقبين في لبنان، لناحية فرضها كغيرها، في إطار سياسة واشنطن للضغط على حلفاء حزب الله اللبنانيين؛ لكنها شكّلت مفاجأة لناحية الشخصيتين اللتين استهدفتها، وهما: النائب والوزير السابق علي حسن خليل، المقرّب جداً من رئيس مجلس النواب نبيه بري، وهو معاونه السياسي، والوزير السابق يوسف فنيانوس، المقرّب بدوره من زعيم تيار المردة سليمان فرنجية؛ والجميع مقرّب في واقع الحال من حزب الله.

وقبل الولوج في موضوع العقوبات، يبدو أنه بمعزل عن الفارق بين صفتي الضيفين الفرنسي والأمريكي، فقد تناولا الملف عينه؛ وما سجّل من مفارقات بني على غياب لقاءات شينكر الرسمية.

ويبدو أن هناك تنسيقاً مشتركاً حول الملف الاقتصادي الإصلاحي، رغم خلاف جوهرى حول طريقة التعاطي مع حزب الله، الأمر الذي لن يحول دون توفير دعم أميركي لفرنسا. فقد تقدمت لائحة النقاط المشتركة على تلك الخلافية، مع دعم دولي للواقعية الفرنسية التي تجمع أكبر عدد ممكن من النقاط القابلة للتطبيق، قياساً على حجم التعقيدات التي تعكسها الأزمة اللبنانية، بعدما تشابكت وجوهها النقدية والإقتصادية مع الأمنية والصحية نتيجة جائحة كورونا، قبل أن تتقدم النكبة التي حلت بعد انفجار المرفأ بتردداتها.

ويتوقف متابعو زيارة ماكرون أمام التحذيرات التهديدات التي أطلقها، وأضاف إليها ما يملكه من المآخذ والإتهامات التي جمعها في حق أكثرية من النقاها، من خلال مشاوراته الدولية التي سبقت مبادره؛ وذلك كان بغية تحقيق ما تمنّاه من الضمانات والتعهدات التي تكفل تحقيق ما تم النقاها في شأنه.

ويبدو أن ماكرون لم يكن يتحدث باسمه فقط، لا بل كان متحدثاً باسم أطراف عدة لها نفوذ في لبنان، كواشنطن التي كان وزير خارجيتها مايك بومبيو واضحاً في حديثه عن وحدة الرؤية والأهداف الأميركية والفرنسية، وزاد عليه ما كشفه شينكر في لقاءاته اللبنانية. كما يبدو أن ماكرون حصل على رضا إيراني، علماً أن الفريق الذي يعاونه في فكفكة عقد الأزمة اللبنانية، هو نفسه الفريق المكلف منذ فترة طويلة بتنسيق العلاقات الفرنسية - الإيرانية. وقد ترجم ذلك بمؤشرات الود التي ظهرت بين ماكرون ومسؤولي حزب الله في زيارته؛ كما طبعاً الحديث الفرنسي المتميز عن واشنطن حيال الحزب.

وكان واجب باريس أن تعلم أن المقاومة في لبنان هي الفريق الأقوى بذاتها، والطرف الأوسع تمثيلاً في لبنان حسب الانتخابات النيابية الأخيرة، والجهة اللبنانية الأبعد عمقاً إقليمياً وقوة؛ وبالتالي لا يمكن لأي مسعى في لبنان أن يكتب له النجاح إن كان في مواجهة المقاومة أو على

حسابها. وبدا أن فرنسا تدرك جيداً هذا الأمر، وقد برعت في التعامل معه بواقعية ومنطق؛ لكن لا تكفي رسائل الطمأنينة، بل يجب أن يكون الأمر ملازماً لأي تدبير أو تصرف لاحق.

لكن تبقى واشنطن صاحبة اليد الطولى في القدرة على التعطيل في لبنان. وصحيح أنها فقدت سلطة القرار الحاسم في لبنان بسبب وجود المقاومة فيه، إلا أنها احتفظت إلى حد بعيد بالفيتو، إما مباشرة بفعل تمارسه، أو عبر حلفائها المحليين.. على ضعفهم. وعلى فرنسا أن تتقي خطر التخريب الأميركي ولا تركز إلى ما تعلنه أميركا من تطابق الأهداف الفرنسية والأميركية في لبنان، وإلى قرار أميركا بإنجاح المسعى الفرنسي؛ فالموقف الأميركي المعلن متصل بالمرحلة الراهنة في أميركا والإقليم، وحتى الانتخابات الرئاسية. فقد تكون واشنطن استعانت بفرنسا للتحرك لملء فراغ عارض من أجل تأخير انهيار لبنان ومنع وقوعه في اليد التي تخشى أميركا رؤيته فيها.

في كل الأحوال ، يبدو التناغم واضحاً بين واشنطن وباريس حول ما نسجه ماكرون في بيروت. فهو تجراً على بعض المواقف مستنداً إلى ما تم التنسيق والتفاهم في شأنه من قبل، وخصوصاً لجهة تشديده على الإصلاحات الملحة.

وإن توقف البعض عند عدم لقاء شينكر بأي مسؤول لبناني، ما يعني عدم رغبته في التشويش على المسعى الفرنسي، بما يعني أنه تحدث عن ملفات خارجية في الوقت الذي تحدث فيه ماكرون عن ملفات داخلية. ولو كانت المبادرة بيد واشنطن لربما قدّمت ملف السلاح على رأس أولويات الحل. لكن في الوقت عينه، وفي ظل مرحلة تقطيع الوقت هذه حتى الانتخابات الأميركية في الثالث من تشرين الثاني المقبل، ما تزال واشنطن تعمل لتوتير الأجواء مع لبنان عبر إعلان العقوبات، في حين تعرب معظم التحليلات، حتى المعادية منها لمحور المقاومة، عن اعتقادها بأن الولايات المتحدة ليست في وارد عرقلة المبادرة الفرنسية، خصوصاً وأن الرئيس الفرنسي شخصياً هو المعني مباشرة بهذه المبادرة.

ومع أن المفاجآت واردة رغم هذا التفاؤل، من الواضح أن ماكرون مدرك للأوضاع في الشرق الأوسط، وكيفية تطورها وتفاعلها مع التطورات الدولية المتسارعة، فكانت المهل بين الزيارة والأخرى إلى لبنان قصيرة جداً؛ وتحديد موعد للعودة مباشرة بعد الانتخابات الأميركية لم يكن عن عبث، بل عن دراسة ورهان على تذليل العقبات الأساسية قبل حصول هذه الانتخابات ومعرفة نتائجها، لأنه في كل الأحوال ستكون ردّة الفعل الأميركية موجّهة إلى فرنسا قبل لبنان، أكانت إيجابية أو سلبية.

ويضيف البعض في لبنان دعماً فاتيكانياً للمبادرة، ليس فقط معنوياً ودبلوماسياً، بل أيضاً من خلال محاولة تشكيل مظلة أمان سياسية. وبدا واضحاً تفاعل الفاتيكان مع المبادرة الفرنسية، والعمل على إنجاحها من خلال تنظيم قواعد جديدة، على الأقل في المرحلة الحالية، تكون بعيدة كل البعد عن قواعد الاشتباك التي ظهرت أخيراً، وأدت إلى تشابك الأوضاع وتعقيدها، وأخذ البلد نحو الهاوية. وحتى المبادرة البطريركية التي كان الحديث يدور عن دعم فاتيكاني لها، بدت وكأنها قد وضعت في الثلجة السياسية. ولم يبحث أمين سر دولة الفاتيكان الذي زار لبنان، موضوع ما يسمى بالحياد الإيجابي مع البطريرك الماروني بشارة الراعي، وهو أمر كان لافتاً في الشكل والأساس، خصوصاً وأن الكاردينال بيدرو بارولين كانت له محطة في بركي، وهو تحدث بعدها عن الوضع الإنساني والاجتماعي، ولم يتطرق من قريب أو من بعيد للمبادرة السياسية، في دلالة واضحة على اعتبارها حالياً بعيدة عن الأولوية.

وفي الخلاصة، فقد وجد لبنان نفسه فجأة أمام اهتمام فرنسي غير مسبوق بنوعه وحجمه وعمقه، يقوده الرئيس الفرنسي شخصياً، وينفذ وفقاً لخطة عمل واضحة ومقترنة بجدول زمني، ما يؤكد جدّيته، علماً أن لها ظروفها ومصالحها الاستراتيجية، مثل النفط، وخارج لبنان مثل ما يتعلق بشكل رئيسي بالمشروع التركي في المنطقة، بدءاً من العراق وسوريا ولبنان، وصولاً إلى ليبيا القريبة من فرنسا.

لكن الجديّة الفرنسية ستقترن بمحاولة الإسراع في الإنجاز مع مداهمة الوقت لمبادرتها. وستكون الأشهر الثلاثة المقبلة حافلة؛ فإن نجحت باريس كان لها ما أرادت، وإن فشلت فإن متغيرات قد تحصل أميركياً وإقليمياً تجعل من متابعة المبادرة أمراً صعباً.

العقوبات الأميركية الأخيرة

عادة ما يمر طريق رسوّ العقوبات على أشخاص معيّنين بمسار متعرج وطويل داخل المؤسسات الأميركية . فهناك إلزامية الحصول على موافقة عدد من الوكالات الرسمية الأميركية ، والتي لديها اختصاصات مختلفة، للجمع ما بين الإمساك بأدلة، ودرس الجوانب المالية من كل نواحيها وطريقة التعامل معها مستقبلاً .

وفي كثير من الأحيان ، فإن صدور هذه العقوبات لا يرتبط بالضرورة بتوقيت سياسي للبلدان التي تنتمي إليها الشخصيات المستهدفة، وبالتالي ليس من الضرورة أن تكون وزارة الخارجية الأميركية على اطلاعٍ وافٍ بجوانبها. لكن العقوبات التي طاولت الوزيرين خليل وفنيانوس كانت هذه المرة منسّقة جيداً، وبشكل وثيق مع وزارة الخارجية الأميركية، ، بدليل التصريحات المسبقة لبومبيو ولشينكر .

ولعلّ الرسالة الأميركية تتركز في شكل أساس على محاصرة حزب الله داخلياً، كما فك تنسيقه مع حلفائه. وهي لن تكون العقوبات الأخيرة؛ وقد تلحقها الإدارة الأميركية بشخصيات جديدة قبيل الانتخابات الأميركية في الثالث من تشرين الثاني المقبل، التي يواجه خلالها الرئيس دونالد ترامب تحدياً صعباً.

والحال أن العقوبات الأميركية طيلة السنوات الماضية تنوعت، وإن كانت صفة الإرهاب متوائمة مع هذه السياسة. ولا شك أن الجانب السياسي هو الطاعي هنا، مع شمول العقوبات ما تقول عنه الإدارة الأميركية إنه فساد مستشري ضمن الفريق المقرب من حزب الله. أما الجانب الشخصي، فليس المقرر؛ والعقوبات ستدفع بخليل وفنيانوس إلى مواجهة قرار مكتب مراقبة

الأصول الأجنبية أو الأوفاك العابر للحدود، وغير المتعلق فقط بأراضي الولايات المتحدة الأمريكية .

من الناحية المبدئية، سيواجه هذان الشخصان إقفالاً لحساباتهما في المصارف اللبنانية تبعاً لقرار هيئة التحقيق الخاصة. والأمر سيسقط نفسه على المصارف والمؤسسات الدولية حيال كل ما يتعلق بخليل وفنيانوس والشركات التي قد يعملان من خلالها، سواء بسبب تعاطف تلك المؤسسات مع القرار الأميركي، أو خشية ردّة فعل واشنطن.

وطبعاً، سيواجه الوزيران السابقان الأمر نفسه لناحية الأملاك والحسابات إن وجدت على الأراضي الأميركية، والتي سيمنعنا من الدخول إليها، وحتى حيازة التأشيرة الأميركية؛ كما أنهما سيواجهان خطر التوقيف في مطارات الدول المرتبطة باتفاقيات أمنية أو قضائية، كما حصل مع رجل الأعمال قاسم تاج الدين قبل ثلاث سنوات وأشهر في المغرب، والذي اتهمته الإدارة الأميركية بالارتباط مع حزب الله.. وهو خرج قبل أسابيع نحو وطنه لبنان.

باختصار، هو قرار أميركي - حسب مراقبين ماليين- بإخراج خليل وفنيانوس من النظام المصرفي والمالي اللبناني. وهو ما قد يشمل أقرباءهما؛ لكن هذا الأمر يجب أن يتم بعد الحصول على موافقة مصرف لبنان، وتحديداً هيئة التحقيق الخاصة.

لذا، بات من مصلحة الجميع الإسراع في تشكيل الحكومة، التي سيكون الدافع لها أكبر، مع مضي الوقت المعطى لها، واقترب مهلة الأسبوعين التي حدّدها ماكرون في زيارته أوائل الشهر الحالي، من النفاذ. ويشدّد بعض المراقبين على براغماتية ضرورية للإسراع في عملية التشكيل في ظل الإصرار الفرنسي على المواعيد المعطاة، وهو يراقب عملية التشكيل عن كثب.

ويجب القول هنا إنه لا مدة زمنية للخلاص من العقوبات، وخاصة تلك المتعلقة بالإرهاب. وثمة مثل صارخ على ذلك، مع العقوبات التي تعرض لها المرجع الراحل السيد محمد حسين فضل

الله، والتي ما يزال اسمه عليها حتى اللحظة، وذلك يتعلق بكل قانون، لناحيته المدة الزمنية كما لاستيفاء الشروط!

لكن يمكن لأي مستهدف، سواء كان شخصاً كياناً حزبياً، التهرب من نظام عقوبات عالمي، عبر واجهات مالية مقنّعة وعبر شركات مسجّلة في الخارج. كما يمكن لأي مستهدف اللجوء إلى تسوية ما مع الإدارة الأميركية، وهو يتطلب ثمناً مالياً يجب أن يدفع، وتنظيفاً لسجله السياسي، حسب مراقبين ماليين من خارج الفريق السياسي المستهدف يرون أن الأميركيين يسمحون بتسويات كهذه؛ لكنه أمر غير مطروح بطبيعة الحال مع خليل وفنيانوس.

إن العقوبات التي فرضت على لبنان منذ مدة ليست سوى فصل صغير في الأزمة الاقتصادية القائمة، في ظل تدهور مريع يشهده لبنان. وهناك من يربط المسألة الاقتصادية برمّتها بالسياسة الدولية الضاغطة على هذا البلد.

وتحدّد وجهة النظر هذه قضايا ثلاث ترتبط بصعود إقتصادي للبنان. وسيكون الأمر متعلقاً بالاستكشاف البترولي والغازي قرب الساحل اللبناني، وتحديدًا في البلوك رقم 4 الغني بالغاز؛ إضافة إلى ما بات يعرف بصفقة القرن؛ كما عملية إعادة الإعمار في سوريا التي تبقى، كالمسألتين السابقتين، بعيدة المدى.

وكلّ ذلك يتطلب أثماناً سياسية يريدها الخارج لتحقيق الصعود الاقتصادي في لبنان. وهذا الواقع يسقط نفسه على المساعدات الاقتصادية المأمولة من صندوق النقد الدولي ومؤتمر سيدر، ما يتطلب إصلاحات جذرية لن يقدم عليها المسؤولين اللبنانيون قريباً. كما أن الرأي العام ليس مستعداً لمحاسبة في اللحظة الحالية.. مع لحظ أن لبنان انتقل بعد تفجير المرفأ في 4 آب الماضي إلى مرحلة الاعتماد على المساعدات الخارجية، ما يعني أنه سيكون عرضة للضغوطات الدولية أكثر مما مضى.

مئوية الكيان اللبناني

خلال الأيام الماضية مرّت الذكرى المئوية الأولى لإنشاء لبنان على يد المستعمر الفرنسي، في الأول من أيلول من العام 1920.

وقد عمّت الاحتفالات الدوائر الرسمية والإعلام المحلي، والتي كان يحضّر لها منذ فترة طويلة؛ بينما كانت مفارقة مؤسفة وذات دلالة أن يتزامن ذلك مع ظروف هي الأسوأ لهذا الكيان، ولمجموعاته المختلفة، طائفيّاً وطبقياً ومناطقياً التي جمعت أجدادها على عجل قبل 100 عام في إطار كيان موحد، أريد له أن يشكّل وطناً لجميع أبنائه.

لكن، وبعد كل هذه المدة الزمنية (عشرة عقود)، أثبت النظام السياسي اللبناني فشله. وتبيّن ذلك خلال محطات تاريخية كانت مليئة بالصراعات والإقتتال الأهلي نتيجة تناقضات مكونات الكيان التي تختلف على مفهوم الوطن، وتُعلي أولاً نزعاتها الطائفية والمذهبية.

فقبل 100 عام، كان هم الإنتداب الفرنسي أن يشكّل لبنان حضناً للأقليات في المنطقة، وعلى رأسها تلك المسيحية والمارونية؛ وقد حصل ذلك في خضم عملية إعادة إنتاج للمنطقة على هوى المستعمر الفرنسي والبريطاني، حيث تم رسم خريطة تقسيمية لسوريا التي ينتمي إليها لبنان، بعد خداع العرب والتآمر عليهم وضرب ثورتهم على النير العثماني. وقد حصل ذلك طبعاً في إطار خطة شاملة للمنطقة، لم يكن إنشاء كيان محتل على أنقاض فلسطين التاريخية برعاية هذا الخارج بعيداً عنها.

وبينما فرح المؤسسون، كما اللبنانيون، بوطنهم الجديد، وصولاً إلى الاحتفال بالاستقلال عن الفرنسي في العام 1943، بدا مع الزمن أن النظام الذي تمت صياغته على أساس طائفي كان عقياً لناحية تأمين استمرارية سلمية ومستدامة للكيان.

وفي بلد صغير يحتفظ بنظام سياسي هش، يرتبط فيه السياسيون بالخارج، إصطدم الكيان الذي أريد له أن يكون وطناً لجميع أبنائه، بالعقبات والصعوبات، بعد صراعات عميقة وحتى وجودية بين مكّوناته.

وكان واضحاً أن جميع تلك الصراعات كان عنوانها سياسي، لكن جوهرها طائفي، ومن ثم مذهبي في مراحل تاريخية لاحقة.

بعد تجاوز التناقضات الأولى، وجمع الطوائف المتحفظة على الكيان في إطار سياسي، حدث الصدام الأهلي الأول في العام 1958، مع انقسام البلاد بين مؤيدي المشروع العروبي بقيادة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وكان جلّهم من المسلمين، وآخرين راهنوا على الغرب وحلفائه في المنطقة تحت عنوان حلف بغداد، وكانت غالبيتهم مسيحية.

شكّلت أحداث ذلك العام إرهابات لما سيحدث بعدها، وعاد الزعماء الى الانقسام على العنوان نفسه في ستينيات القرن الماضي، تحت شعار مناصرة الثورة الفلسطينية في لبناناً ومعاداتها، في إطار حياد لبنان عن القضية الفلسطينية.

وسرعان ما تفجر لبنان في العام 1975 نتيجة هذا التناقض، حيث تنازعه مشروع الوطنية العروبية، وغلّه مسلم ويساري الطابع، ومشروع اللبنانية المسيحية اليمينية المحافظة. لكن أساس الخلاف حينذاك وفي كل خلاف، شكّله الظلم الذي لحق بشرائح لبنانية واسعة، مع إجحاف سياسي واقتصادي وحرمان اجتماعي مزمن، ما أدّى، مع الظروف السياسية والمؤامرة الدولية لتوطين الفلسطينيين في لبنان، إلى مأساة ذلك العام، بعد تفجر الظلم اللاحق بفئات الأطراف غضباً وتمرداً على النظام السياسي الذي يهيمن عليه قادة الموارنة في تلك الحقبة.

والحال أن هذا الحرمان لم ينفصل يوماً عن طبيعة النظام الطائفي، الذي لم يكن فقط قاصراً عن معالجة الداء اللبناني، بل مساهماً في تدمير الصيغة اللبنانية الفريدة، والقائمة على نموذج للحرية وللإقتصاد الليبرالي، وللإزدهار الذي كان مفقوداً في الدول العربية والمشرقية عامة.

ولعلّ الفرادة اللبنانية تمثلت فعلاً في تلك التوأمة بين انتماء عربي ضارب في التاريخ وحادثة غربية غنية، في تنوع نادر كان من المؤسف أن يضربه داء الطائفية والمذهبية، الذي لم يأت اتفاق الطائف على أثر الحرب الأهلية ليعالجه، بل اكتفى بأن يسكت المدافع ويؤجّل الإقتتال الأهلي؛ وهو رسخ الداء، بينما اكتفى بإطلاق الوعود لدولة مدنية بعيدة عن الطائفية، بقيت سراباً منذ نحو 31 عاماً، حين التوصل الى ذلك الإتفاق.

واليوم، بعد فشل التجربة، تتصاعد الدعوات لإصلاح هذا النظام، وتطرح رؤى، مثل: مؤتمر تأسيسي، أو عقد سياسي واجتماعي جديد. وإذا كانت هذه الدعوات جديدة قديمة، إلا أنها اتخذت زخماً من دعوات مقابلة لاعتماد الفيدرالية؛ وهي ما زالت متواضعة، لكن لها دلالات كبيرة، وهي تتصاعد مع كل شعور بالضعف في الأوساط المسيحية اليمينية.

والمفارقة أن كل تلك الدعوات تحتفظ بجوهر طائفي، وتستند إلى خلفيات مصلحة للكيانات الحالية. لكن الحقيقة التي يجب أن تقال هي إن كل ذلك يشير إلى فشل التجربة اللبنانية حتى الساعة؛ وهو ما يدفع إلى دعوات ستتصاعد مع الوقت لتطوير النظام السياسي الحالي.

فهذا النظام العقيم أدى إلى حروب أهلية علنية وأخرى باردة، وفي أحيان كثيرة مستترة؛ ولا حل سوى بتطبيق ما جاء به آباء اتفاق الطائف، لناحية تحصين هذا النظام وتأمين العدالة بين مكوناته الطائفية، لأن تغيير أنظمة الحكم في دولة هشة ديموقراطياً لا يتم عادة سلمياً، بل من خلال اقتتال أهلي أو حروب طائفية، قد تؤدي في لبنان إلى ما هو أسوأ.

لذا، فإنه لا خيار أمام اللبنانيين سوى حماية نظامهم الذي أقره اتفاق الطائف، والذي تطلب تضحيات جسيمة، بشراً وحجراً. وتطبيق هذا الاتفاق قد يؤدي، على صعوبة الأمر، إلى خطوة مقبلة نحو إقامة دولة مدنية تعلي شأن القانون، ولا تفرّق بين طوائفها، ولا تتدرج في إطار العنوان المغربي والمكرر عن دولة عابرة للطوائف، والتي يمكن التوصل إليها عبر تطبيق ما جاء به الطائف ببساطة، وأول ذلك إلغاء الطائفية السياسية التي كانت أساس البلاء في لبنان.

واليوم، وفي ظل انتفاضة شعبية عارمة على المنظومة السياسية بأكملها، والتي أشارت الى كفر شرائح شعبية كبرى بها، يمكن التعويل على ثورة الغضب تلك للمساعدة في تحقيق خرق ما في جدار تلك المنظومة.

فلم يعد جائراً للسياسيين الوقوف متأمّلين لهذا النظام وهو يسقط ، وفي زمن انتفض فيه الناس لكرامتهم، وفي ظل ثورة إعلامية تجسدها فورة وسائل التواصل الاجتماعي في وجه الطبقة السياسية، التي بات عليها إجراء التغيير المطلوب.

وختاماً، يعلم الجميع أن تغليب الثقافة الطائفية على تلك المدنية كان في أصل بلاء لبنان، الذي بقي كياناً دون الوطن لجميع أبنائه الذي أمله المؤسسون؛ ذلك أن الصيغة التي ولد الكيان على أساسها كانت حبلى بالأزمات، التي انشطر البلد بسببها وتهدّد سلمه الأهلي، من دون أن تؤدي التسويات التي أبرمت خلال عقود سوى لتعزيز هذا النظام الولّاد للمآسي، والتي ستتوالى في ظل عقم النظام الحالي على كل المستويات.